وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ١٤ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يغلق مرتفعاً 1 % مع تجنب الناقلات البحر الأحمر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط الخام 1 % في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، مع تحويل عدد متزايد من ناقلات النفط مسارها من البحر الأحمر بعد ضربات جوية وبحرية شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الليل على أهداف للحوثيين في اليمن، مما أثار مخاوف من نشوب صراع أوسع نطاقا، ومن شأنه تهديد أمن إمدادات الطاقة والتجارة عبر البحر الأحمر والذي تشكل تدفقاته النفطية 12 % من الإمدادات العالمية.

وارتفع سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت 88 سنتا، أو 1.1 بالمئة، إلى 78.29 دولارا للبرميل. ارتفع أعلى سعر للجلسة بما يزيد على 3 دولارات إلى أكثر من 80 دولارًا، وهو أعلى مستوى له هذا العام. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 66 سنتا، أو 0.9 بالمئة، إلى 72.68 دولارا عند التسوية، مقلصة مكاسبها بعد أن لامست أعلى مستوى في 2024 عند 75.25 دولارا.

وبينما كان من المتوقع أن تؤدي عمليات التحويل إلى زيادة التكلفة والوقت الذي يستغرقه نقل النفط، إلا أن الإمدادات لم تتأثر بعد، كما أشار المحللون وخبراء الصناعة، مما خفف بعض المكاسب السابقة في الأسعار.
وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت 0.5 % وخام غرب تكساس الوسيط 1.1 %. وفي وقت سابق من الأسبوع، أثارت التخفيضات الحادة في الأسعار من قبل المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، والزيادة المفاجئة في مخزونات الخام الأميركية، مخاوف بشأن الإمدادات. وقال مات ستيفاني، رئيس شركة كافانال هيل إنفستمنت مانجمنت للاستشارات الاستثمارية: «على الرغم من أن نقص الشحن عبر البحر الأحمر يخلق مشكلات في نقل بعض إمدادات الخام، فإن التأثير على أسواق النفط الفعلية، حتى الآن، ضئيل للغاية». وأضاف ستيفاني «إذا امتد الصراع إلى الجانب الآخر من شبه الجزيرة العربية، فقد يكون رد فعل أسواق النفط أكثر أهمية بكثير». وقالت شركات الناقلات ستينا بالك وهافنيا وتورم إنها قررت وقف جميع السفن المتجهة نحو البحر الأحمر، لكن رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع قال إن حركة المرور منتظمة في الاتجاهين ولا صحة لما تردد عن توقف الملاحة بسبب التطورات في البحر الأحمر. وقالت شركة أمبري البريطانية للأمن البحري إن المسلحين الحوثيين استهدفوا عن طريق الخطأ أيضًا ناقلة تحمل نفطًا روسيًا في هجوم صاروخي يوم الجمعة قبالة سواحل اليمن، وسيؤدي تحويل مسار الناقلات حول جنوب إفريقيا أيضًا إلى رفع أسعار الشحن حيث تسلك السفن طرقًا أطول. ويمثل البحر الأحمر، وهو طريق رئيس بين أوروبا وآسيا، نحو 15 % من حركة الشحن في العالم. وقال مسؤول عسكري أميركي كبير إن الولايات المتحدة تتوقع أن يحاول الحوثيون نوعًا من الانتقام، حيث ضربت الولايات المتحدة وبريطانيا أقل من 30 موقعًا مختلفًا في اليمن.

ودعمت أسعار النفط أيضًا شراء الصين مستويات قياسية من النفط الخام في عام 2023 مع تعافي الطلب من الركود الناجم عن الوباء على الرغم من الرياح الاقتصادية المعاكسة في أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

وارتفعت علاوة عقد برنت للشهر الأول إلى عقد الستة أشهر إلى ما يصل إلى 2.09 دولار للبرميل يوم الجمعة، وهو أعلى مستوى منذ أوائل نوفمبر، في علامة على أن الأسواق تتوقع نقصًا في الإمدادات للتسليم الفوري. وعلى جانب العرض، قالت بيكر هيوز إن عدد منصات النفط الأميركية، وهو مؤشر للإنتاج المستقبلي، انخفض بمقدار اثنين إلى 499 الأسبوع الماضي.

وفي ليبيا، قال المتحدث باسم المتظاهرين الذين هددوا بإغلاق منشأتين للنفط والغاز في طرابلس، إنهم قرروا تمديد الموعد النهائي يوم الجمعة لإغلاق المنشآت لمدة 24 ساعة حيث توجد مفاوضات مع الوسطاء.

هزت الغارات الجوية التي قادتها الولايات المتحدة على أهداف الحوثيين في اليمن أسواق الطاقة يوم الجمعة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد. وكان سعر الخام الأميركي ارتفع بما يصل إلى 4.5 % ليصل إلى 75.25 دولاراً للبرميل صباح الجمعة. وقفز خام برنت، المؤشر العالمي، بنسبة 4 % وتجاوز لفترة وجيزة مستوى 80 دولارًا للبرميل.

ومع ذلك، قلص كلا عقدي النفط مكاسبهما بشكل ملحوظ وبحلول منتصف النهار ارتفعا بنسبة 2 % فقط، بينما أغلق مرتفعاً واحد بالمئة. ويؤكد هذا التقلب خطر ارتفاع الأسعار الذي يؤثر على المستهلكين والشركات بسبب تدهور الوضع الأمني في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت يوم الجمعة، لا تزال أسعار النفط أقل مما كانت عليه قبل هجمات 7 أكتوبر التي شنتها حماس ضد إسرائيل بسبب المخاوف بشأن زيادة العرض.

وقال جون كيربي، منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، يوم الجمعة، إن المسؤولين الأميركيين يعرفون أن «الناس قلقون بشأن التصعيد - ونحن أيضًا قلقون». وقال كيربي: «كل ما نفعله، وكل ما نحاول القيام به، هو منع أي تصعيد إضافي».

وقال مات سميث، كبير محللي النفط في شركة كبلر، في رسالة بالبريد الإلكتروني: «هناك معركة جارية من يوم لآخر في الوقت الحالي بين الأساسيات والجغرافيا السياسية». «والخلفية الأساسية ضعيفة موسمياً، ولكن على الجانب الآخر لدينا مخاوف وحوادث مستمرة في البحر الأحمر، ونحن الآن قريبون من مضيق هرمز، وهما من أكبر الممرات البحرية في العالم».

وردا على هجمات الحوثيين غير المشروعة والخطيرة والمزعزعة للاستقرار ضد السفن التي تمر عبر البحر الأحمر، وبما فيها سفن الشحن التجارية، قامت القوات المسلحة التابعة لكل من الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة بتوجيه ضربات مشتركة استهدفت عددا من الأهداف في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن. وقد هدفت هذه الضربات الدقيقة إلى تعطيل وإضعاف القدرات التي يستخدمها الحوثيون لتهديد التجارة العالمية وحياة البحارة الدوليين في واحد من أكثر الممرات المائية الحيوية في العالم.

وبدأ الاحتياطي البترولي الاستراتيجي في بداية ولاية الإدارة الحالية بتخزين 638.1 مليون برميل. ولكن بحلول نهاية عام 2021، تم بيع أكثر من 44 مليون برميل. وفي عام 2022، تم بيع 221 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، وقد تم بيع بعضها ظاهريًا للتخفيف من أسعار البنزين المرتفعة التي كانت في ذلك الوقت تضغط على السائقين الأميركيين - وهو الوضع الذي هدد بخلق مجموعة من الناخبين الغاضبين قبل انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2022. وكان البعض الآخر جزءًا من خطة المبيعات التي فرضها الكونغرس.

وبدأ الاحتياطي الاستراتيجي عام 2023 بـ 371.6 مليون برميل من النفط في الاحتياطي الاستراتيجي، وانخفض إلى 346.8 مليون برميل فقط في يوليو - ما يزيد قليلاً على نصف ما كان عليه في بداية عام 2021 وأدنى مستوياته منذ عام 1983. وقالت الإدارة إنها ستعيد التعبئة في نهاية المطاف. ويجب أن تنخفض أسعار النفط إلى ما بين 67 إلى 72 دولارًا للبرميل أو أقل.

وفي الأشهر الستة التي أعقبت الانخفاض البالغ 346.8 مليون برميل، انتعش الاحتياطي الاستراتيجي إلى 355 مليونًا، أي بزيادة قدرها 8 ملايين برميل خلال الأشهر الستة. وبهذا المعدل، 750 ألف شهريًا، سيستغرق الأمر سنوات لإعادة الاحتياطي الاستراتيجي إلى مستويات عام 2021. كما سيتكلف 21 مليار دولار بسعر 70 دولارًا للبرميل. وقد ألغت الإدارة بالفعل 147 مليون برميل كان قد تم تفويضها سابقًا ببيعها من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، لذلك يجادل البعض بأن 147 مليون برميل قد تم «إعادتها» بالفعل.

سوق النفط تواجه أخطارا متزايدة في ممرات الشحن .. التسليم قد يستغرق وقتا أطول

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

خيمت التوترات والمخاوف على استقرار الملاحة على تعاملات سوق النفط الخام، التي اختتمت تعاملات الأسبوع الماضي على ارتفاع، لكن الأسعار انخفضت على أساس أسبوعي بنسبة 0.5 في المائة لخام برنت و1.1 في المائة لخام غرب تكساس الوسيط بسبب الزيادة المفاجئة في مخزونات الخام الأمريكية، ما أثار مخاوف بشأن الإمدادات.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن سعر النفط ارتفع بعد ضربات الولايات المتحدة وحلفاؤها الجوية ضد الحوثيين في اليمن ردا على الهجمات على السفن في البحر الأحمر، لافتا إلى تعرض تدفقات الوقود والبضائع عبر الممر المائي الحيوي للخطر.

ونقل التقرير عن شركة تي دي سيكيوريتيز تأكيدها أن أسواق الطاقة تم تقييمها بأقل من قيمتها بشكل كبير بسبب الارتفاع المستمر في الأخطار الجيوسياسية، حيث يتجه المتداولون إلى البدء في الحصول على مراكز شراء صافية.

وأفاد التقرير بأن الهجمات دفعت عديدا من شركات الشحن التجارية إلى إعادة توجيه السفن حول الطرف الجنوبي لإفريقيا، مشيرا إلى أنه قبل التصعيد الأخير كانت علاوة أخطار الحرب تتراجع وسط وفرة الإنتاج من المنتجين من خارج «أوبك +» وتباطؤ نمو الطلب.

ونوه التقرير بأن ثلاث شركات ناقلات نفط كبيرة على الأقل قالت «إنها توقفت عن إرسال سفنها عبر جنوب البحر الأحمر»، مشيرا إلى أن التوترات الحالية قد تؤدي إلى زيادة الاضطراب الذي تعانيه أسواق النفط بالفعل.

وأفاد التقرير بأنه في أعقاب الضربات نصحت القوات العسكرية المشتركة - التي تضم القوات البحرية الأمريكية والبريطانية - السفن التجارية بالابتعاد عن منطقة الخطر، ما دفع عديدا من السفن بالفعل إلى الابتعاد، معتبرا هذه القرارات تعد من أكثر الأمثلة الملموسة حتى الآن على احتمال انقطاع تدفقات النفط.

وأشار التقرير إلى أن التأثير النهائي في سوق النفط يعتمد أيضا على مدى انقطاع العرض، موضحا أن توقف عبور البحر الأحمر مؤقتا ينذر بأن عمليات التسليم ستستغرق وقتا أطول، لكنه لا يعني بالضرورة عددا أقل من البراميل، لكن ليس من الواضح ما هو وضع التأمين لمثل هذا العبور.

ونوه التقرير بصعود خام برنت 1.1 في المائة ليستقر فوق 78 دولارا للبرميل، في حين تقدم خام غرب تكساس الوسيط ليستقر فوق 72 دولارا للبرميل، حيث يقيس المستثمرون ما إذا كان التصعيد سيثير صراعا أوسع في الشرق الأوسط.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أن أسعار النفط الخام اندفعت إلى الأعلى بسبب تجدد الأخطار الجيوسياسية بعد قيام المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشن هجوم على مواقع الحوثيين في اليمن، وقد ارتفع خام برنت مؤقتا فوق مستوى 80 دولارا قبل أن يتراجع قليلا.

وأبدى التقرير قلقه من أن تنتشر الاضطرابات في ليبيا إلى ما هو أبعد من حقل الشرارة المغلق، حيث هدد المتظاهرون في ليبيا بإغلاق منشأتين للنفط والغاز في مليتة بالقرب من العاصمة طرابلس.

ونوه التقرير بأن إنتاج النفط الرملي في كندا زاد بكميات قياسية، حيث قام منتجو النفط بزيادة إنتاج «ألبرتا» إلى مستوى قياسي في نوفمبر متجاوزا علامة أربعة ملايين برميل يوميا لأول مرة في التاريخ و336 ألف برميل يوميا خلال الشهر، ما أدى أيضا إلى انخفاض أسعار النفط الكندي إلى 20 دولارا للبرميل أقل من سعر خام غرب تكساس الوسيط.

وأشار التقرير إلى أن سوق النفط الخام تواجه حاليا تقلبات متزايدة مدفوعة في المقام الأول بالتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، حيث كان الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، بنسبة 1 في المائة تقريبا، ناجما عن المواجهات العسكرية، ما أدى إلى تفاقم المخاوف من تكثيف الصراعات في هذه المنطقة الرئيسة المنتجة للنفط.

وأضاف التقرير أنه «في مقابل ذلك واجهت أسعار النفط تعديلات هبوطية، متأثرة بالارتفاعات غير المتوقعة في إنتاج الولايات المتحدة ونمو التضخم وانخفاض طلب الصين على النفط».

ونوه التقرير بأن سوق النفط تواجه أخطار متزايدة في ممرات الشحن في البحر الأحمر وهو طريق حاسم لنقل النفط العالمي وتسهم هذه التطورات في زيادة حالة عدم اليقين في سوق النفط، حيث إن أي تصعيد قد يؤدي إلى تعطيل طرق الشحن بشكل كبير.

ولفت التقرير إلى استمرار تقلب بيانات العرض والطلب، موضحا أنه على جانب العرض، تشير البيانات الأخيرة إلى زيادة غير متوقعة في مستوى المخزونات في الولايات المتحدة، ما يشير إلى تراجع محتمل في صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة.

من ناحيتها، ذكرت وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية أن واردات الصين من النفط الخام ارتفعت بنسبة 10.3 في المائة على أساس شهري إلى 11.44 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2023، من أدنى مستوى لها في أربعة أشهر في نوفمبر، بينما انخفضت صادرات المنتجات النفطية إلى أدنى مستوى في ستة أشهر عند 4.64 مليون طن متري وسط قيود التصدير المشددة، حسبما ذكرت الإدارة العامة للصين.

وأضاف التقرير أن «الزيادة على أساس شهري في واردات النفط الخام كانت ضمن التوقعات، حيث من المقرر أن تجلب المصافي المستقلة مزيدا من البراميل بمجرد توافر حصص الاستيراد الجديدة».

وأشار التقرير إلى أن بيانات الهيئة العامة للجمارك أظهرت وصول التدفقات الداخلة في عام 2023 إلى متوسط 11.33 مليون برميل يوميا «563.99 مليون طن متري»، بزيادة 11 في المائة على أساس سنوي.

وأبرز التقرير انخفاض صادرات المنتجات النفطية بنسبة 39.7 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر، لكنها دفعت إجمالي التدفق الخارجي في عام 2023 إلى الارتفاع بنسبة 16.7 في المائة مقارنة بالعام الماضي إلى 62.69 مليون طن متري.

وأدت الزيادة على أساس سنوي بنسبة 80.3 في المائة في واردات المنتجات النفطية، التي كانت أقوى من الصادرات - بحسب التقرير - إلى انخفاض صافي صادرات الصين من المنتجات النفطية بنسبة 45 في المائة إلى 14.99 مليون طن متري في عام 2023.

ونوه التقرير بأن بيانات الجمارك أظهرت أن الصين استوردت 4.76 مليون طن متري من المنتجات النفطية في ديسمبر، بزيادة 45.2 في المائة على أساس سنوي ونمو 14.5 في المائة مقارنة بنوفمبر.

وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط 1 في المائة الجمعة 12 يناير، مع تحويل عدد متزايد من ناقلات النفط مسارها من البحر الأحمر بعد ضربات جوية وبحرية شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على أهداف للحوثيين في اليمن.

وصعد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت 88 سنتا، بنسبة 1.1 في المائة، إلى 78.29 دولار للبرميل. وارتفع أعلى سعر للجلسة بما يزيد على ثلاثة دولارات إلى أكثر من 80 دولارا، وهو أعلى مستوى له هذا العام.

كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 66 سنتا، بنسبة 0.9 في المائة، إلى 72.68 دولار، مقلصة مكاسبها بعد أن لامست أعلى مستوى في 2024 عند 75.25 دولار.

وفي حين كان من المتوقع أن تؤدي عمليات التحويل إلى زيادة التكلفة والوقت الذي يستغرقه نقل النفط، إلا أن الإمدادات لم تتأثر بعد، كما أشار المحللون وخبراء الصناعة، ما خفف بعض المكاسب السابقة في الأسعار.

وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت 0.5 في المائة وخام غرب تكساس الوسيط 1.1 في المائة.

وقال مات ستيفاني رئيس شركة Cavanal Hill Investment Management للاستشارات الاستثمارية، «على الرغم من أن نقص الشحن عبر البحر الأحمر يوجد مشكلات في نقل بعض إمدادات الخام، فإن التأثير في أسواق النفط الفعلية، حتى الآن، ضئيل للغاية».

وارتفعت مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة الأمريكية، في الأسبوع الأول من يناير بأكثر من التوقعات. ووفق البيانات التي كشفت عنها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الأربعاء، فقد زادت مخزونات الخام «بشكل مفاجئ» بواقع 1.3 مليون برميل إلى 432.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 5 يناير، مقارنة بتوقعات محللين في استطلاع لـ«رويترز» بهبوطها 700 ألف.

ومن جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة مرة أخرى هذا الأسبوع. وذكر شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض بمقدار اثنتين إلى 619 هذا الأسبوع، مقارنة بـ775 منصة في الوقت نفسه من العام الماضي.

ونوه التقرير بانخفاض عدد منصات النفط بمقدار اثنتين هذا الأسبوع، ليستقر عند 499، بانخفاض 124 مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار واحدة هذا الأسبوع إلى 117، بخسارة 33 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي، وبلغ عدد الحفارات المتنوعة ثلاث منصات بعد ارتفاعها بمقدار واحدة.

وأضاف التقرير أنه «في الوقت نفسه ظل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة عند متوسط 13.2 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 5 يناير، بزيادة قدرها مليون برميل يوميا عن الأسبوع نفسه من عام 2022».

وذكر التقرير أن حوض بيرميان شهد انخفاضا بمقدار منصتين، في حين شهد «إيجل فورد» ارتفاعا بمقدار منصتين.

نيجيريا تبدأ تشغيل أكبر مصفاة في إفريقيا بطاقة 650 ألف برميل يوميا

الاقتصادية

بدأت أكبر مصفاة للديزل ووقود الطائرات في إفريقيا الإنتاج، وفق ما أعلنت السبت شركة دانجوتي المملوكة لأغنى رجل في القارة واصفة الخطوة بأنها «يوم عظيم لنيجيريا».

ووفقا لـ«الفرنسية» يمكن لمصفاة دانجوتي التي تبلغ طاقتها 650 ألف برميل يوميا المساهمة في إنهاء اعتماد نيجيريا على واردات الوقود عند تشغيلها بكامل طاقتها.

وأعربت الشركة المالكة للمشروع الضخم الذي بناه الملياردير النيجيري أليكو دانجوتي، عن أملها في طرح منتجات المصفاة في السوق هذا الشهر، لكنها لم توضح متى ستصل المصفاة إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة، ومتى تبدأ تكرير البنزين.

وتقع المنشأة على مساحة 2635 هكتارا في منطقة ليكي الحرة على أطراف مدينة لاجوس وتقدر تكلفتها بنحو 19 مليار دولار، وفق وسائل إعلام محلية.

وقالت الشركة «بدأت مصفاة دانجوتي للبترول إنتاج الديزل ووقود الطائرات.. هذا يوم عظيم لنيجيريا. ويسعدنا تحقيق هذا الإنجاز المهم».

رغم أنها من أكبر منتجي النفط في إفريقيا وأكبر اقتصاد في القارة، إلا أن نيجيريا تعتمد بشكل شبه كامل على الوقود والديزل المستوردين بسبب ضعف قدرة التكرير المحلية.

وتقايض نيجيريا كميات من النفط الخام تبلغ قيمتها مليارات الدولارات بالبنزين الذي دعمته لأعوام لإبقاء الأسعار رخيصة في سوقها المحلية.

وتسببت واردات الوقود والدعم في استنزاف هائل لاحتياطيات النقد الأجنبي عندما كانت نيجيريا تعاني تضاؤل عائدات النفط ونقصا في العملات الأجنبية.

بعدما كان من المقرر افتتاحها عام 2021، دشن المصفاة رسميا الرئيس السابق محمد بخاري في عام 2023، وكان من المفترض أن تبدأ عملياتها في يونيو.

منذ توليه منصبه في مايو من العام الماضي، أنهى الرئيس بولا أحمد تينوبو دعم الوقود، وقام بتعويم العملة المحلية النيرة في إصلاحات اقتصادية يقول إنها ستجذب الاستثمار الأجنبي، وتساهم في نمو طويل المدى.

العراق: أسواق النفط تعاني العديد من التحديات و«أوبك بلس» تعمل على تحجيمها

الشرق الأوسط

قال وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، السبت، إن مجموعة «أوبك بلس» تعمل على «تحجيم» التحديات التي تؤثر على استقرار سوق النفط العالمية. وأضاف: «السوق النفطية تعاني العديد من التحديات التي تؤثر على استقرارها، وتعمل مجموعة (أوبك بلس) على تحجيم هذه العوامل من خلال المراقبة والمتابعة، واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة».

وذكرت وزارة النفط العراقية أن تخفيضات الإنتاج الطوعية التي تجريها «أوبك بلس» منذ نوفمبر (تشرين الثاني) أتاحت لدول أعضاء مثل العراق تحقيق أعلى معدلات التوازن بين العرض والطلب، مما ساعدها على تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

وأكد عبد الغني «حرص الوزارة على تحقيق زيادة في الإيرادات المالية المتأتية من عائدات تصدير النفط الخام دعماً للموازنة، رغم التحديات التي تواجه الأسواق العالمية».

وبخصوص الطلب على النفط، توقع محمد عون وزير النفط بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، السبت، استمرار الحاجة إلى الوقود الأحفوري حتى عام 2045.

وأضاف عون خلال قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد المنعقدة في طرابلس، أن أكثر من 30 في المائة من مساحة ليبيا لم تُستكشف «ولدينا مخزونات كبيرة جداً من الغاز والنفط الصخري»، مؤكداً أن «مستقبل ليبيا في مجال الطاقة في النفط والغاز ما زال كبيراً جداً».

وتابع أن التحول في مجال الطاقة: «يجب أن يكون بشروطنا كدول أفريقية وباتفاق مع العالم، ولسنا ضد أن تكون البيئة نظيفة».

وأعرب عن الأمل في أن «يتم العمل على معالجة الآثار البيئية للوقود الأحفوري بالتوازي مع تطوير الطاقات البديلة، هذا هو الحل الأمثل».

من ناحية أخرى، قال عبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة الوحدة الوطنية، إن الحكومة وضعت خططاً لمضاعفة إنتاج النفط والغاز وتطوير البنى التحتية للحقول النفطية.

وأضاف: «نسعى لتحسين البيئة الاستثمارية في ليبيا بما يحقق الاستقرار الاقتصادي.. (و) نسعى لخلق برامج ومشروعات تنهض بالاقتصاد المحلي ودعم مجالات الطاقة المتجددة والنفط والغاز».

وارتفعت أسعار النفط 1 في المائة، يوم الجمعة، آخر تداولات الأسبوع، عند التسوية مع ازدياد عدد ناقلات النفط التي تحول مسارها عن البحر الأحمر بعد ضربات جوية وبحرية شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على أهداف لجماعة الحوثي في اليمن عقب شن الحوثيين المتحالفين مع إيران هجمات على حركة الشحن البحرية.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 88 سنتاً بما يعادل 1.1 في المائة إلى 78.29 دولار للبرميل عند التسوية. وتجاوز أعلى مستوى خلال الجلسة 3 دولارات ليسجل البرميل أكثر من 80 دولاراً، وهو أعلى مستوى هذا العام.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 66 سنتاً أو 0.9 في المائة إلى 72.68 دولار، ليبدد مكاسب كان قد حققها بعد ملامسة أعلى مستوى في 2024 عند 75.25 دولار.

وأشار محللون وخبراء في قطاع النفط إلى أنه على الرغم من توقعات بأن يرفع تحويل مسار السفن تكلفة الشحن ويزيد من الوقت المستغرق في نقل النفط، فإن الإمدادات لم تتأثر بعد، ما بدد بعض المكاسب السابقة التي حققتها الأسعار.

وعلى أساس أسبوعي، انخفض برنت 0.5 في المائة، فيما هبط غرب تكساس الوسيط 1.1 في المائة.
وقالت شركات ناقلات النفط «ستينا بالك» و«هافنيا» و«تورم» إنها قررت جميعاً وقف توجه جميع السفن إلى البحر الأحمر. لكن أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس المصرية قال إن حركة المرور في القناة تمضي كالمعتاد في الاتجاهين، وإن لا صحة لما تردد عن توقف الملاحة بسبب التطورات في البحر الأحمر.

تأتي الضربات الأميركية والبريطانية رداً على هجمات الحوثيين منذ أكتوبر (تشرين الأول) على سفن تجارية في البحر الأحمر لدعم حركة «حماس» في حربها مع إسرائيل في غزة.

وأجج التصعيد مخاوف السوق بشأن تحول الحرب بين إسرائيل و«حماس» إلى صراع أوسع في الشرق الأوسط، ما يؤثر على إمدادات النفط. واستولت إيران، الخميس، على ناقلة نفط تحمل خاماً عراقياً ومتوجهة إلى تركيا عند خليج عمان.

وقالت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري إن الحوثيين استهدفوا عن طريق الخطأ ناقلة تحمل نفطاً روسياً في هجوم صاروخي يوم الجمعة، قبالة اليمن.

هل تتحسن مواجهة تغير المناخ عبر مسار جديد؟
اقتصاد الشرق

الأرض تمر بأزمة مناخية. المقال سلط الضوء على «علامات حيوية» تشير إلى الوضع المتأزم الذي يواجهه كوكبنا. وقبل نشره، حظي المقال بتوقيع ودعم أكثر من 11 ألف عالم من مختلف أنحاء العالم.

والآن يرى ريبل وزملاؤه أن السيناريوهات التي يستخدمها خبراء المناخ للتعامل مع المستقبل ليست كافية. ففي ورقة بحثية نُشرت يوم الثلاثاء في «إنفايرونمينتال ريسيرش ليترز» (Environmental Research Letters)، دعوا إلى أن تشمل النماذج المناخية «مساراً تصالحياً» جديداً، لا يقتصر على خفض العالم لانبعاثات الغازات الدفيئة فحسب، بل يحقق أيضاً سلامة بيئية وعدالة اجتماعية أكبر في سياق هذه العملية.

يعتمد علماء المناخ حالياً على خمسة سيناريوهات مختلفة للمستقبل، تُعرف باسم «المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة» (SSPs). وقد طور فريق دولي هذه المجموعة من المسارات التي تستخدمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، وهي تتتبع كيفية تطور الاحترار العالمي في الأعوام المقبلة، استناداً إلى مدى سرعة خفض البلدان لانبعاثاتها، بجانب عوامل اجتماعية واقتصادية مثل السكان والتعليم والتطور التكنولوجي.

في أفضل السيناريوهات الحالية، أي «المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك الأول» (SSP1)، يصل العالم إلى الحياد الكربوني بحلول 2050 تقريباً. وفي أسوأ السيناريوهات، أي «المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك الخامس» (SSP5)، يُسرع العالم من وتيرة استخدام الوقود الأحفوري، مما يضاعف الانبعاثات الكربونية بحلول 2050 ويرفع درجات الحرارة بمقدار 4.4 درجة مئوية بحلول نهاية القرن.

يضيف المسار الإصلاحي أهدافاً بيئية وأخرى تتعلق بالمساواة إلى منحنى الانبعاثات الهبوطي في سيناريو «المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك الأول» (إس إس بي 1). ووفقاً لهذا المسار، ستنخفض الأراضي الزراعية في العالم بحلول 2100، مقارنة مع توسعها في إطار «إس إس بي 1»، كما سينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من الارتفاع كما هو الحال في هذا المسار.
كتب المؤلفون أن المسار الجديد قد يشمل «تقارباً أكبر بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واستهلاك اللحوم، واستخدام الطاقة حول العالم» لتعزيز المساواة بين شمال العالم وجنوبه.

طلبنا من ريبل التحدث بشكل أوسع عن الاقتراح، وقمنا بتحرير هذه المقابلة وتلخيصها بغرض الوضوح.

ما هو المسار الإصلاحي؟

نقترح سيناريو أكثر إنصافاً على الصعيدين البيئي والاجتماعي، وذلك لمعالجة الأزمات المتداخلة بما فيها تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والظلم الاجتماعي.

نقترح شيئاً شاملاً، وهو أن يكون لدينا حلول لتحديات متعددة في نفس الوقت بدلاً من العمل عليها بشكل منفصل. لذلك نعتقد أن تغير المناخ ليس مشكلة قائمة بذاتها، بل هو عرض لمشكلة أكبر بكثير. والمشكلة الأكبر تشمل الاقتصاد والتفاوت الاجتماعي والحفاظ على الطبيعة، إضافة إلى انبعاثات الغازات الدفيئة التي يتحدث عنها الكثيرون.

لم نجر كافة الحسابات للتوصل إلى النسبة الدقيقة لخفض الانبعاثات، لكن بشكل عام، يتشابه السيناريو الخاص بنا مع مسار «إس إس بي 1»، حيث تتراجع انبعاثات الغازات الدفيئة تراجعاً كبيراً مع مرور الوقت.

كيف طورتم هذا المسار؟

حددنا مجموعة متنوعة من المتغيرات في نظام الأرض في الأعوام الخمس مئة الماضية، بما فيها انبعاثات الوقود الأحفوري والكثافة السكانية والناتج المحلي الإجمالي واستخدام الأراضي وانبعاثات الغازات الدفيئة ودرجة الحرارة. وبداية منها حتى عام 2100، استخدمنا توقعات «المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة» لبعض المتغيرات، لكننا نختلف في كيفية تعاملنا مع الأراضي الزراعية المستقبلية وأكسيد النيتروز (الغاز الدفيء).

كيف يختلف هذا السيناريو أيضاً عن سيناريوهات «المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة» الحالية؟

بالمقارنة مع «المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة»، فإن السيناريو الخاص بنا يعتمد بشكل أقل على التطورات التكنولوجية لإزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي. إضافة إلى ذلك، فإنه يركز بشكل أكبر على معالجة التفاوت في الاستغلال المفرط للكوكب، ونحن نتوقع تحسن التنوع البيولوجي في السيناريو الخاص بنا.

وهناك فارق رئيسي آخر هو ما نتوقعه للناتج المحلي الإجمالي، فالسيناريو الخاص بنا يدعم استقرار الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت بدلاً من صعوده باستمرار.

ما هو نوع التطورات أو السياسات العالمية اللازمة لتحقيق هذا السيناريو؟

من الناحية الاقتصادية، ربما توضع سياسة عالمية لضريبة الكربون، وهذا من شأنه أن يحقق هدفين، وهما إمكانية تقليل انبعاثات الوقود الأحفوري والمساعدة في إعادة توزيع الثروة حيث يدفع الأثرياء مزيداً من ضرائب الكربون.

كما أننا نسعى للحفاظ على الطبيعة، حيث سنحقق زيادة في أراضي الغابات، مع تخفيض مساحة الأراضي التي نقتطعها من الطبيعة بهدف استخدامها في الزراعة. ما نقترحه لتحقيق مزيد من المساواة على مستوى العالم هو رفع مستوى تعليم الفتيات والنساء، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع مستويات المعيشة.

وفقاً للورقة البحثية، سيستقر الناتج المحلي الإجمالي العالمي في هذا السيناريو مع توزيع أعلى 10% من الدخل بشكل أكثر تكافؤاً بين السكان. كيف سيبدو ذلك بالنسبة للاقتصاد العالمي؟

نظراً لأن طبيعة النشاط الاقتصادي المعتادة ليست مثمرة والنمو الاقتصادي اللامتناهي يمثل مشكلة، فإننا بحاجة للتحول نحو اقتصاد ما بعد النمو، حيث تُعطى الأولوية لجودة الحياة ورفاهية المجتمع. سنحتاج إلى خبراء في الاقتصاد البيئي للمساعدة في التخطيط لعصر اقتصادي مختلف.

مدير وحدة أبحاث الطاقة: إنتاج دول أوبك سجل أكبر انخفاض منذ 2020.. وهذا دور السعودية

أحمد بدر

الطاقة

شهد إنتاج دول أوبك عددًا من التغيرات المهمة خلال العام الماضي (2023)، رصدت وحدة أبحاث الطاقة أبعادها وأثرها في مشهد الطاقة العالمي، بتوقيت احتاج فيه العالم إلى كل قطرة من النفط الخام، بسبب الحاجة إلى توفير مصدر موثوق وآمن.

وفي هذا الإطار، قال مدير وحدة الأبحاث أحمد شوقي، إن إنتاج دول المنظمة خلال العام الماضي، أو بمعنى أدق المحرك الرئيس لإنتاجها، كان التخفيضات الطوعية التي نفّذتها السعودية ودول أخرى، بإجمالي بلغ نحو مليون و600 ألف برميل، بدأت منذ مايو/أيار الماضي، قبل تمديدها لاحقًا إلى (2024).

جاء ذلك خلال مشاركة مدير وحدة أبحاث الطاقة في حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي بمنصة «إكس» (تويتر سابقًا)، بعنوان: «مستجدات أسواق الطاقة بين مصر والصين والولايات المتحدة ودول الخليج».

وأوضح أن السعودية -التي تتزعم أوبك+- خفضت إنتاجها في مايو/أيار الماضي بنحو 500 ألف برميل يوميًا، ثم تبعت ذلك بخفض إضافي بدأ في يوليو/تموز (2023) بلغ مليون برميل يوميًا، ما يعني أن المملكة وحدها خفضت إنتاجها النفطي بـ1.5 مليون برميل يوميًا خلال الـ8 أشهر الأخيرة من العام الماضي.

إنتاج دول أوبك والخفض الطوعي

قال مدير وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي، إن إنتاج السعودية النفطي في شهر أبريل/نيسان 2023 كان يبلغ نحو 10.5 مليون برميل يوميًا، ومع نهاية العام في ديسمبر/كانون الأول، كانت التقديرات الأولية تشير إلى أن الإنتاج يقارب 9 ملايين برميل يوميًا.

وفيما يتعلق بإنتاج دول أوبك من النفط الخام، وفق شوقي، فقد انخفض بأكثر من 700 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 28 مليونًا و120 ألف برميل يوميًا في 2023، وهذه -بالطبع- تقديرات أولية، بينما من المنتظر صدور التقرير الشهري للمنظمة في منتصف شهر يناير/كانون الثاني الجاري.

وأضاف مدير وحدة أبحاث الطاقة: «هذا الانخفاض في إنتاج دول أوبك كان الأول منذ عام 2020، حينما تراجع إلى أقل من 26 مليون برميل يوميًا، بسبب تبعات جائحة كورونا، وعمومًا كانت التخفيضات الطوعية هي السبب الرئيس في هذا الانخفاض».

لكن، عند الحديث عن دول أوبك منفصلة، يُلاحظ أن السعودية كانت الأكثر انخفاضًا في إنتاج النفط خلال 2023، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى كل المعطيات وتخفيضات الإنتاج التي ذُكِرت، لكن فيما يتعلق بمتوسط إنتاجها فقد بلغ 9.625 مليون برميل يوميًا، وهذا طبقًا للتقديرات الأولية لوحده أبحاث الطاقة.

واعتمادًا على التقارير الشهرية لمنظمة أوبك، بحسب شوقي، فإن إنتاج المملكة النفطي انخفض بأكثر من 900 ألف برميل يوميًا في المتوسط، وهذه كانت أبرز الدول التي شهدت انخفاضًا.

ولفت مدير وحدة أبحاث الطاقة إلى أن هذه التخفيضات السعودية تضاف بالطبع إلى ما أعلنته الإمارات والكويت والجزائر والعراق وغيرها من الدول التي تشترك في التخفيضات الطوعية، لكن السعودية كانت الأبرز في الانخفاض، نظرًا للتخفيضات الطوعية الكبيرة التي أجرتها.

زيادة إنتاج دول أخرى

قال مدير وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي، إن هناك دولًا عديدة في أوبك -من الناحية الأخرى- شهدت زيادة في إنتاج النفط، بداية من فنزويلا التي شهدت زيادة طفيفة، بعد رفع العقوبات الأميركية، كما كانت إيران هي الدولة الأكثر زيادة في إنتاج النفط داخل المنظمة.

ولفت إلى أن إيران معفاة من اتفاقيات خفض الإنتاج، وهي الدولة الوحيدة التي لم يشهد إنتاجها النفطي في 2023 أيّ هبوط على أساس شهري، إذ اتخذت مسارًا صاعدًا على مدار جميع شهور العام الماضي، ولم يتراجع إنتاجها في أيّ شهر.

وأضاف أحمد شوقي: «هذه الزيادات المتتالية في إنتاج النفط أدت إلى ارتفاع إنتاج إيران النفطي إلى أعلى مستوى منذ 2018، الذي شهد إعادة فرض العقوبات الأميركية على طهران، بعد الانسحاب من الاتفاق النووي».

وتابع: «باختصار، إنتاج إيران النفطي ارتفع بمتوسط 300 ألف برميل يوميًا في 2023، لكن هذه زيادة لا توضح التغير الكبير الذي حدث في إنتاجها خلال 2023، إذ بالعودة إلى الأرقام سنجد أن إيران استفادت بشكل كبير من تخفيضات إنتاج دول أوبك، وعملت على زيادة إنتاجها لتوفير الإمدادات إلى السوق».

وأشار إلى أن طهران رفعت صادراتها إلى الصين -أكبر مستورد للنفط في العالم-، لا سيما أن إنتاجها كانت في بداية العام الماضي نحو 2.55 مليون برميل يوميًا، وبنهاية العام تجاوز 3.100 مليون برميل يوميًا، وهذا يعني زيادة كبيرة تجاوزت 500 ألف برميل يوميًا خلال بضعة أشهر.

وأردف: «آخر نقطة تتعلق بهذا الموضوع، أن تخفيضات إنتاج دول أوبك، أو بمعنى أدقّ تخفيضات تحالف أوبك+، عمومًا، أدت إلى انخفاض حصته في السوق العالمية إلى 51%، وهذا هو أقلّ مستوى منذ إنشاء هذا التحالف، وهذه الأرقام وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية».

وأوضح مدير وحدة أبحاث الطاقة أن رقم 51% هو إجمالي إنتاج تحالف أوبك+، إذ بلغ الإنتاج الكلي خلال العام الماضي 2023، نحو 52 مليون برميل يوميًا من كل الأسواق، وهذا يتعلق بتحالف أوبك+ عمومًا.

قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2024.. وزير النفط يتحدث عن ثروة هائلة من «الصخري»

الطاقة

انطلقت مساء السبت 13 يناير/كانون الثاني، قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2024 بمشاركة دولية موسعة، تحت رعاية رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة، إذ تختتم فعالياتها مساء اليوم الأحد.

وفي كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، أكد وزير النفط والغاز المهندس محمد إمحمد عون، أهمية صناعة الطاقة في ليبيا بالنسبة للدولة وللشركاء العالميين، ومن خلال أهداف طموحة لزيادة الإنتاج.

وبحسب الكلمة التي تابعتها منصة الطاقة المتخصصة، فقد شدد الوزير على سعي الحكومة الليبية إلى جذب الاستثمارات الدولية من خلال جولة تراخيص قادمة، وتسخير إمكاناتها في مجال الغاز الطبيعي، والطاقات المتجددة.

ووأبدى المهندس محمد عون، «تقديره وشكره لكل من لبى دعوة الحضور لهذه القمة، من أجل الاطلاع على السوق الليبية للاستثمار في مجالات النفط والغاز والطاقات المتجددة».

النفط الصخري في ليبيا

في كلمته أيضًا خلال قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2024، تحدث الوزير محمد إمحمد عون، عن جهود بلاده في زيادة حجم احتياطاتها من النفط والغاز، بهدف تعزيز قوتها الطاقية ورفع حجم الإيرادات التي تعتمد عليها موازنة الدولة.

وأكد أن «الدولة الليبية بدأت فعليًا في الاستقرار ولله الحمد، وبدأت التوجه نحو التنمية مستفيدة من إمكاناتها في النفط والغاز»، مضيفًا أن ليبيا تملك مصادر متعددة للطاقة منها الطاقة الشمسية، مشيرًا إلى المشاركة مع جميع الشركاء لمواصلة التنمية.

كما تحدث المهندس محمد عون، عن النفط الصخري في ليبيا، قائلًا: «إنه في سبيل رفع الاحتياطي الغازي ومن خلال لجنة فنية موسعة قامت بدراسة وتقييم وجود النفط والغاز الصخريين (Shale Oil & GAS) فقد أثبتت الدراسة وجود كميات هائلة من هذه المكونات».

وتابع في كلمته: «لقد عرضنا هذه النتائج على الحكومة، حيث تفضلت حكومتنا مشكورة بدعم خطوات التقييم اللاحقة من حفر واختبارات.. ستكون هذه المكونات الغازية والنفطية رافدًا كبيرًا للثروة النفطية في ليبيا».

وأضاف أن هناك لجنة بدعم من الحكومة الليبية توصلت إلى نتائج «ونأمل أن نقوم بتجارب فعلية وهي حفر أحد الآبار للتأكد، ونأمل أن يتم ذلك في الأيام المقبلة».

الحاجة للوقود الأحفوري

رفض وزير النفط الليبي المهندس محمد عون، دعوات سرعة التخلص من النفط والغاز عالميًا، في الوقت الذي ما زال مئات الملايين من المواطنين -خاصة في أفريقيا- دون كهرباء حتى الآن.

وقال في كلمته التي تابعتها منصة الطاقة المتخصصة، إن الدراسات العلمية خاصة التي قامت بها منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، تؤكد أن الحاجة للوقود الأحفوري سوف تستمر حتى عام 2045 وربما تتزايد».

وتابع: «نظرتنا في أوبك هي العمل على معالجة الآثار البيئية للوقود الأحفوري بالتوازي مع تطوير الطاقات البديلة، وهذا هو الحل الأمثل.. أضف إلى ذلك أيضًا استعمال الغاز باعتباره وقود انتقالي في تحول الطاقة».

وأضاف أن قارة أفريقيا بها كميات هائلة من الغاز في مرحلة التطوير «وربما سمعتم عن خطي الغاز المقرر إنشائهما من نيجيريا إلى أوروبا والكميات الهائلة من احتياطيات الغاز عند نيجيريا، ونحن في ليبيا لدينا أكثر من 30% من مساحة ليبيا لم تُستكشف حتى الآن».

وقال الوزير في كلمته خلال قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2024: «نحن في أفريقيا أيضًا لدينا ثروات لم يتم استكشافها حتى الآن، فكيف لنا أن نترك كل هذه الثروات خلفنا والانتقال سريعًا إلى الطاقة البديلة؟».

واستطرد المهندس محمد عون: «هذا صعب ومكلف، ولا يمكن أن يأتي ولدينا أكثر من 600 مليون مواطن أفريقي لم يروا الكهرباء حتى الآن في حياتهم.. يجب أن يتم الانتقال الطاقوي بشروطنا نحن كدول أفريقية، وبالاتفاق مع العالم».

أنس الحجي: أسواق النفط في 2023 شهدت مفاجآت.. أبرزها روسيا وأميركا

أحمد بدر

الطاقة

تعدّدت مفاجآت أسواق النفط في 2023، إذ تزامنت التخفيضات الطوعية التي طبّقتها بعض دول تحالف أوبك+، مع زيادة في إنتاج النفط على المستوى العالمي، وكذلك تحرك الصادرات بصورة فاجأت الجميع.

وفي هذا الصدد، قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن هناك فكرة شائعة أن أسعار النفط انخفضت خلال العام الماضي بصورة مفاجئة بخلاف التوقعات، بسبب زيادة الإنتاج الكبيرة في دول عديدة، ما أجبر دول أوبك على تخفيض الإنتاج.

وأوضح -خلال حلقة من برنامجه «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، بعنوان «مستجدات أسواق الطاقة بين مصر والصين والولايات المتحدة ودول الخليج»-، أن هذا الأمر يحتاج إلى تحرٍ وبحث، للوصول إلى نتيجة بشأن ما حدث في أسواق النفط في 2023.

زيادة إنتاج النفط العالمي في 2023

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن أبرز مفاجآت أسواق النفط في 2023 تكشف عنها الأرقام الحالية المتعلقة بزيادة الإنتاج العالمي خلال العام الماضي، إذ إن وكالة الطاقة الدولية قالت إن الإنتاج العالمي زاد بنحو 1.8 مليون برميل يوميًا، في حين قالت إدارة معلومات الطاقة إنه زاد بحدود 1.6 مليون برميل يوميًا.

بدورها -وفق الحجي- قالت أوبك إن الإنتاج العالمي زاد في 2023 بنحو 1.4 مليون برميل يوميًا، أي أن الفرق بين الرقمين الأعلى والأقل هو 400 ألف برميل يوميًا، لذلك لا يمكن الاستنتاج بسهولة ماهية دور زيادة الإنتاج في الأسعار، بسبب الخلاف الكبير.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «هذه منظمات عالية لديها كفاءات ضخمة في جمع المعلومات، ومع ذلك هناك اختلاف كبير في موضوع كمية الإنتاج، ولكن بصفتنا محللين نستطيع تعزيز فكرة مقابل أخرى، إذ يمكننا مراجعة أرقام الاستهلاك والصادرات والمخزون لنرى الأصح، ولكن الإشكالية أن بيانات الاستهلاك ما زالت ضبابية، لذا يصعب استعمالها حاليًا، ولكن معلومات الصادرات والمخزون متوفرة».

وأوضح أنه بالنسبة إلى الصادرات العالمية، فقد شهدت زيادة مليون برميل يوميًا فقط، وهناك زيادة صادرات غير متوقعة من دول أوبك، ما يدل على انخفاض الطلب في هذه الدول، فإذا كانت زيادة الصادرات مليون برميل فقط، فإن متوسط المخزون انخفض في 2023 بمقدار 27 مليون برميل فقط، وهذه كمية صغيرة جدًا.

ولكن -وفق الحجي- بالنظر إلى المخزون بين ديسمبر/كانون الأول 2022 وديسمبر/كانون الأول 2023، نجد أنه انخفض، ومن ثم لا يمكن أن يكون رقم وكالة الطاقة الدولية الخاص بالإنتاج العالمي صحيحًا، لأن البيانات الأخرى لا تعززه، والرقم الأقرب في هذه الحالة هو رقم أوبك، وهو 1.4 مليون برميل يوميًا.

انخفاض إنتاج النفط الروسي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن من أبرز مفاجآت أسواق النفط في 2023 انخفاض إنتاج النفط الروسي، الذي جاء أقل بكثير من التوقعات، إذ كانت وكالة الطاقة الدولية تقول إنه سيكون في حدود 3 ملايين برميل، ورأى آخرون أنه سيكون بحدود 5 ملايين، ولكن الانخفاض كان مفاجئًا، إذ بلغ 220 ألف برميل يوميًا فقط.

الإشكالية الأخرى -وفق الحجي- كانت تخفيضات إنتاج أوبك+، بناء على بيانات أوبك نفسها، كان الانخفاض يماثل ما ذكرته وكالة الطاقة الدولية وما ذكرته إدارة معلومات الطاقة، بحدود 700 إلى 800 ألف برميل يوميًا فقط في 2023.

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أن المشكلة أن صادرات دول أوبك+ نفسها لم تتغير، فلم تتراجع الصادرات، بجانب التساؤل بشأن هل أسهمت زيادة الإنتاج في تخفيض الأسعار؟ وكيف استطاعت هذه الدول أن تخفض الإنتاج وأن تُبقي الصادرات على ما هي عليه؟

وأضاف: «هذا يعني أن هناك انخفاضًا في الطلب في هذه الدول، وهذا نتيجة التدهور الاقتصادي العالمي، فتدهور الطلب في هذه الدول بما فيها روسيا مكّنها من تخفيض الإنتاج، ولكن في الوقت نفسه مكّنها من زيادة الصادرات».
لذلك، يرى الحجي أن أسواق النفط في 2023 شهدت مفاجأة أخرى، وهي أن إنتاجها انخفض ولكن صادراتها لم تنخفض، وقد يكون السبب الأساس هو انخفاض الاستهلاك في هذه الدول أيضًا، وبالنسبة إلى أوبك+ كان هناك انخفاض في الاستهلاك خاصة في روسيا.

إنتاج كندا والنرويج والمكسيك وأميركا

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن من بين أهم مفاجآت أسواق النفط في 2023 ارتفاع إنتاج كندا والنرويج، ولكن أقل بكثير من المتوقع، إذ كان الفارق كبيرًا بحدود 400 ألف برميل، أي هناك فروقات كبيرة بين المتوقع لمجموع كندا والنرويج.

وبالنسبة إلى توقعات كندا -وفق الحجي- كانت الزيادة بحدود 56 ألف برميل يوميًا فقط، في حين كان المتوقع أن يتجاوز ربع مليون برميل، وبالنسبة إلى النرويج زاد الإنتاج بنحو 60 ألف برميل يوميًا، في حين كان المتوقع 250 ألف برميل يوميًا.

وأرجع الدكتور أنس الحجي، انخفاض إنتاج النرويج إلى ارتفاع أسعار الغاز الذي تحتاج إليه أوروبا، وتستورده من النرويج عبر خطوط الأنابيب، إذ إن ارتفاع الأسعار والضغط على أوسلو جعل الشركات تحول الغاز من الضخ في الحقول لزيادة الضغط إلى الأسواق، فانخفض الضغط في حقول النفط، فتراجع الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت أسواق النفط في 2023 مفاجأة أخرى، وهي زيادة الإنتاج في المكسيك، لا سيما أن الجميع توقعوا انخفاضه، إذ تراوحت الزيادة -وفق التقديرات- بين 100 و200 ألف برميل يوميًا، على عكس الزيادات التي كانت متوقعة من غايانا وقازاخستان والبرازيل ودول أخرى.

ورأى الحجي أن الخبر الأهم هنا هو إنتاج النفط الأميركي، إذ إن المتوقع كان زيادة بنحو 1.250 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى رقم في كل الصناعة، في حين كان رقم أوبك 1.1 مليونًا، وحتى إدارة معلومات الطاقة فشلت في هذا الموضوع، رغم كونها الناشرة للأرقام الأميركية، ولديها سيطرة على كل الشركات وقدرة على التواصل معها.

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية كانت تتوقع أن تكون الزيادة بحدود 700 أو 800 ألف برميل يوميًا، ولكن الزيادة سجلت 1.7 مليون برميل يوميًا، أي بفارق مليون برميل يوميًا، وهذا الرقم يحتاج إلى تفصيل، إذ إن زيادة إنتاج النفط الفعلي -بمفهوم النفط الخام- كانت بحدود مليون فقط، والباقي كله سوائل، لا تُصنف على أنها نفط، ولكن من ناحية الطلب تُصنف على أنها نفط.

شكراً